عـــدد خاص بمناسـبة ذكرى تأسيس الحزب

الكادر

مجلة تثقيفية دورية يصدرها المكتب السياسي
للحزب الديموقراطي الكردستاني

العـدد ٥ | آب ١٩٦٩ | مطبعة خهبات

دور حزبنا الديمقراطي الكردستاني

في قيادة الحركة القومية الكردية التقدمية وصيانتها من الشوائب والانحرافات

نشأ حزبنا الديموقراطي الكردستاني قبل ثلاثة وعشرين عاماً أستجابة لاهداف وأماني شعبنا في كردستان العراق لانتزاع حقوقه المشروعة ، ولكي يكون احدى دعامات شعبنا الكردي في حركته الاساسية القومية التحررية ولاجل ان يساهم جنباً الى جنب مع القوى الوطنية والديموقراطية الاخرى داخل العراق في النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية وفي سبيل اقامة عراق ديموقراطي مستقل ينهض على أسس قوية من وحدة الشعب العراقي الوطنية التي تشكل الاخوة بين العرب والاكراد حجر الزاوية فيها .

ولم يظهر حزبنا الى الوجود عبثاً أو عن طريق الصدفة بل جاء ميلاده في ظروف داخلية ودولية جديدة ، فقد شيد على أنقاض عددمن الاحزاب والمنظمات القومية الكردية التقليدية وبرز في غمرة صعود الحركة الثورية في كردستان العراق ونشوب ثورة شعبنا في بارزان وفي الوقت الذي أقام شعبنا جمهورية مهاباد ذات الحكم الذاتي مع تصاعد المد الديموقراطي الذي شمل العالم بأسره على أثر القضاء على الفاشية والنازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي ظروف اتساع رقعة المعسكر الاشتراكي ونشوء دولها العديدة .

البقية على صفحة ١٠

في التنظيم :

متطلبات حزبنا من الكادر

بعض الحقائق عن تكوين الحزب

نشأ الحزب الديمقراطي الكردستاني لضرورة تاريخية. تتعلق بكفاح شعبنا من أجل التحرر وترعرع حتى تكامل كيانه في ظرفين غير موآتيين: اولهما الظرف السياسي العام الذي وجد نفسه فيه الشعب العراقي. وهو ظرف كبت ومصادرة الحريات الديمقراطية ، ومطاردة العقائد التي لاتتفق مع مزاج الطبقة الحاكمة ، وتحريم العمل الحزبي ووضع مواد عقابية على مزاولته سراً وعلنا . وثاني الظرفين هو واقع حال الامة الكردية في العراق . ونظرات الشك والريب التي كانت دائماً تحدق بكل عمل سياسي حزبي او غير حزبي يقوم به مثقفو الكرد وطنييهم بمفردهم دون مشاركة مع عناصر أخرى غير كردية .

كانت هذه النظرة الضارة بوجهها بالاصل تلاحق نضال الحزب منذ ولادته . وتكاد تفسد كل النيات الطيبة التي تظهرها او تحاول اظهارها كتل سياسية عراقية تجاهه وتقيد كثيراً من مجالات التعاون الوطني . بقيود واحترازات لامعنى لها حتى لتكاد احيانا تقضي على حسن النوايا وتبدد المجهودات وتبعثرها في ميادين جانبية لاتأتي باي نفع على أي من الاطراف .

كان من المجهودات الواسعة التي بذلها الحزب في البلاد هو شرح وجهة نظره في القضية الكردية العراقية ،

البقية على صفحة ١٢

الكادر تجيب على اسئلة القراء

وردنا عدد كبير من الاسئلة من قراء يسألون ويستفسرون فيها عن مختلف القضايا العامة وفيما يلي نماذج من هذه الاسئلة واجوبة الكادر عليها :-

س :- هل يعتبر المنهاج والنظام الداخلي لحزبنا فلسفة للحزب؟ واذا كان الجواب بالنفي فما هي فلسفتنا ؟ .

ج :- لا يعتبر المنهاج والنظام الداخلي فلسفة للحزب . وقد اوصى المؤتمر السابع للحزب باعداد مسودة لفلسفة الحزب وهي مازالت قيد التهيئة والدرس لحد الان . هذا على الرغم من وجود بعض المباديء في المنهاج تحدد المعالم العامة لفلسفة الحزب .

س :- يقترح علينا احد القراء نشر سلسلة تثقيفية من المقالات حول الثورة الكوبية ومقارنتها من الناحية السياسية مع الثورة الكردية .

ج :- ان الحاجة تدعو لا الى نشر سلسلة من المقالات التثقيفية حول الثورة الكوبية فحسب بل حول ثورات الشعوب بصورة عامة لا سيما الثورات التي تتشابه من ناحية ظروفها العامة واهدافها مع ثورة شعبنا الكردي. ومن الجدير بالذكر ان كوادرنا الذين يدخلون معهد اعداد الكوادر الحزبية يتلقون درساً خاصاً حول ثورات الشعوب يتضمن العديد من المحاضرات حول هذا الموضوع .

س :- ما هي الاهداف الرئيسة لحزب البعث العربي الاشتراكي ؟

ج :- يؤكد البعثيون آناء الليل واطراف النهار بان اهدافهم الاساسية هي الحرية والوحدة والاشتراكية. هذا على صعيد الدعاية والكلام . اما على صعيد الواقع العملي فان الحرية تعني حرية البعثيين في مصادرة حريات الاخرين والاجهاز عليها. اما حقيقة دعوتهم الى الوحدة العربية التي يتشدقون بها كثيراً فهي محاربة الدول العربية جميعاً كما نلاحظ ذلك بوضوح على سياستهم العربية ونسف وتخريب اى تعاون او تضامن او وحدة او اتحاد بين الدول العربية. اما اشتراكيتهم فهي سلسلة من الاجراآت الفوضوية المبتسرة وغير المدروسة والتي ادت وتؤدي الى تدمير الحياة الاقتصادية واستفحال ازمة الغلاء ونضوب الخزينة العامة واختفاء البضائع والسلع من الاسواق وهي اجراآت ينجم عنها في النهاية اجهاض الاشتراكية الحقيقية وتقبيحها امام ابناء الشعب . هذه هي خلاصة مركزة بأهداف وسياسة البعثيين . وللاستزادة من هذا الموضوع نشير على السائلين بقراءة دراسة المكتب السياسي المنشورة بعنوان موقف البعث اليميني من الديمقراطية والبرلمان الصادر بكراس في كانون الثاني ١٩٦٩ .

س :- ما هو عدد اللجان المحلية في الحزب ؟

ج :- يبلغ عدد اللجان المحلية المرتبطة بفروع الحزب حوالي اربعين لجنة محلية وهي توجه وتشرف على فعاليات المئآت من المنظمات واللجان الحزبية الاخرى هذا فضلا عن عدد غير قليل من اللجان والاقسام المنبثقة عن المكتب السياسي واللجنة المركزية وهيئات الحزب القيادية الاخرى . هذا بالاضافة الى منظمة البارتي في اوربا وفروعها في معظم الدول الاوربية .

س :- ما هي اهم منجزات مجلس قيادة الثورة البعثي في العراق ؟ .

ج :- ان اكبر واهم المنجزات التي حققها هذا المجلس يتمثل بالمكاسب الشخصية التي احرزها اعضاء هذا المجلس لانفسهم عن طريق زيادة عدد النجمات والسيوف والاوسمة على صدورهم واكتافهم. فقد تم ترفيع سعدون غيدان من رتبة مقدم الى فريق . وحماد شهاب التكريتي من عقيد الى فريق ايضاً . كما سبق لصالح مهدي عماش وحردان التكريتي ان ترفعا خلال انقلابي ٦٣ و ٦٨ من مقدم الى فريق اول بالنسبة لعماش ومن مقدم الى فريق بالنسبة لحردان اما كبيرهم احمد حسن البكر فقد رفع نفسه من رتبة عميد الى مهيب اما منجزاتهم الاخرى فان لدى الشعب العراقي معلومات كافية عنها . وكلها تستهدف المصلحة الشخصية او مصلحة بقاء الحزب في الحكم ليس الا .

بعض الوثائق السياسية
والتاريخية حول القضية الكردية

« ننشر في هذا الباب وبصورة متتابعة طائفة من النصوص الوثائقية ذات الطابع السياسي والدبلوماسي مما صدر حول القضية الكردية في العراق بشتى مراحل بحثها على الصعيدين الداخلي والدولي . وبمناسبات ازماتها وثوراتها وانتفاضاتها وكل ما له علاقة مباشرة بها . ولما لم يكن من اهدافنا هنا تناول تلك الوثائق بالدراسة والبحث والاستنتاج ولما لم يكن ايضاً بالامكان ابقاء تلك النصوص كماهي متناً دون تعريف . فقد وجدنا اتماماً للفائدة تذليل تلك النصوص بملحوظات او تصديرها بتعاريف . »

-٣-

تقدير لجنة الاستفتاء الدولية في مشكلة الموصل حول امانى الكرد الوطنية في العراق

مقدمة : بعد ان عدل الحلفاء عن تنفيذ نصوص معاهدة سيفر [انظر العدد الرابع من الكادر] . وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان ـ سويسرا يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا وكان لبعض موادها علاقة بمشكلة ولاية الموصل التي يؤلف الاكراد ثمانين بالمائة من سكانها وتتألف من الوية الموصل ودهوك واربيل وكركوك والسليمانية الحالية . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان على ان يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة اشهر . واذا لم تتوصلا الى اتفاق بينهما خلال هذه الاشهر التسعة فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم .

وفي ١٩ أيار ١٩٢٤ اتفق الطرفان على عقد مؤتمر لبحث القضية وكان طه الهاشمي مرافقاً للمندوب السامي پرسي كوكس بصفة مستشار . الا ان المفاوضات انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون الوصول الى اتفاق . فراجعت الحكومة البريطانية عصبة الامم . وفي ٣٠ أيلول سنة ١٩٢٤ عقد مجلس العصبة اجتماعاً طارئاً في بروكسل وقرر تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها الى المجلس . فاجتمع اعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني وانتخبوا [ڤيرسن] السويدي رئيساً . وسافرت الى العراق فوصلت بغداد في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ ثم الى ولاية الموصل ووضعت تقريراً مفصلاً مؤلفاً من ١٣٢ صفحة فولسكاب نقتبس منه الفقرات الاتية :

« لقد وجدت لجنة التحقيق ان نحواً من خمسة اثمان سكان ولاية الموصل من الكرد ، فهم لذلك اهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركاً ولا عرباً . وهو يدحض ما جاء في المذكرات البريطانية ان الاكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية متصلة اشد الاتصال باللغة الفارسية . كما انهم خلافاً للمذكرة التركية فانهم يختلفون عنهم في مظهرهم الجسدي . »

« وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي عراقي في ولاية الموصل باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين . وفي هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة ضد الاجانب ، ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الاكراد وهو اكثر تطوراً في الجنوب منه في الشمال . ووجدت ان اكراد السليمانية وما جاورها الذين طلبوا حكماً ذاتياً ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع اكراد ولاية الموصل .

« واذا اخذنا مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد بالنظر الى عواطف اكثرية

-٣-

السكان انها تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق بشرطين :

١ـ ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب البريطاني الفعال لمدة (٢٥) سنة .

٢ـ ان تؤخذ رغبات الاكراد بنظر الاعتبار . بتعيين موظفين اكراد لادارة مملكتهم وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس وبان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الامور » .

ان الفقرة الثالثة من قرار مجلس العصبة بخصوص رسم الحدود التركية العراقية بناء على توصيات اللجنة وردت ملحقاً مع المذكرة التي رفعتها وزارة الخارجية البريطانية مع نص المعاهدة البريطانية العراقية الثانية ـ الى مجلس عصبة الامم مرفقة بمذكرة سرية برقم ٦٥ ـ ٤٤ ـ ١٣٦٧ وبتاريخ ٢ آذار ١٩٢٦ .

١ـ تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم بخصوص رسم الحدود التركية العراقية ما يلي :

تدعى حكومة بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة [على العراق] لان تعرض على المجلس التدابير الادارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة الى الاكراد المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الاولية بخصوص [الادارة المحلية] التي اوصت بها اللجنة المشار اليها في احكامها النهائية .

٢ـ وكانت توصيات لجنة التحقيق الدولية المتعلقة بالاكراد المشار اليها في قرار المجلس على الوجه التالي :

« يقتضي ان تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي اظهرها الاكراد القائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم اصل كردي الى ادارة بلادهم ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع هذه الوظائف . »

٣ـ ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي القاه امام المجلس في ٣ ايلول ١٩٢٥ عندما اشار الى هذا الموضوع ان النظام الاداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة وهذه الافادة مستندة تماماً الى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية في تنظيم المناطق التي يسود بها العنصر الكردي :

[وتأخذ المذكرة السرية هنا بسرد عشر نقاط بخصوص الوظائف التي يشغلها الاكراد بالنسبة الى عدد سكانهم الذي قدرته المذكرة ٢٠٪ من مجموع السكان .]

نص حرفي من مجموعة مقررات مجلس الوزراء العراقي لاشهر نيسان وايار وحزيران ١٩٢٥ (ص ٦٥)

بعد أن عدلت بريطانيا نهائياً عن ابقاء منطقة السليمانية تحت سيطرة المندوب السامي مباشرة وجعلت لواء كبقية الالوية العراقية على اثر عقد بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ بين بريطانيا والعراق ، نشبت ثورة الشيخ محمود ثانية في تموز ١٩٢٢ ، وعقد مجلس الوزراء في بغداد جلسة خاصة سماها جلسة للمذاكرة في آمر المنطقة الكردية واتخذوا القرار الآتي :

(١) ان الحكومة لاتنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية عدا الفنيين

(٢) لاتنوى اجبار سكان الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية

(٣) انها تتعهد بالمحافظة كما يجب على حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة .

ثم قامت الطائرات البريطانية والجيش البريطاني المرسل بالطائرات باخراج الشيخ محمود من السليمانية الا أن الثورة لم تخمد وبقيت حتى حزيران سنة ١٩٢٥ وعندئذ بعث المندوب السامي الى الحكومة العراقية باقتراح يقضي بالعمل على القاء القبض على الشيخ محمود حياً اوميتاً فاتخذ مجلس الوزراء في بغداد بجلسته المنعقدة يوم ٣ حزيران من عام ١٩٢٥ قراراً هذا نصه :

« تلي كتاب مستشار فخامة المعتمد السامي بالعراق المرقم [بي ٠ أو/١٢٢] والمؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٢٥ المتعلق بالجوائز التي تعطى على قتل بعض الاشخاص في السليمانية ، او القاء القبض عليهم . والمقترح فيه ان يكون مقدار الجوائز مئة ألف روپية [٧٥٠٠ دينار] وان يقسم هذا المبلغ الى ستين ألف روپية من اجل القاء القبض على الشيخ محمود . وعشرين ألف روپية من اجل القاء القبض على كل واحد من الشخصين كريم فتاح بك ، وصابر . وان يكون المبلغ الذي يعطى على قتل احد هؤلاء ثلاثة ارباع الجائزة المعروضة من أجل القاء القبض عليهم فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح . وفوض مشاور لواء السليمانية [بريطاني] القيام بهذا العمل ، حسب تجاريبه

وخبرته . على ان لايكون المكلف بهذا العمل من افراد قوة الليفي» .

ملاحظة : تكاد اساليب الحكومات العراقية لاتتغير في محاربتها القضية الكردية . فكلما اعوزتهم القوة ، اوخانتهم فانهم يعمدون الى الطرق الخسيسة التي لاتدري من كان اسبق الفريقين في تطبيقها أأساتذتهم البريطانيون أم هم . وظلت هذه الطرق تتراوح بين شراء الضمائر والاغتيال . والكذب والدسائس . ولاشك ان قرار حكومة يتخذ باغتيال شخص أو بالتحريض على قتله بهذا الشكل الرسمي أمر لم يقدم عليه حتى رجال العصابات المتخصصين في القتل لقاء اجور .

-٥-

التعهد العراقي الرسمي لعصبة الامم بخصوص اكراد العراق

عندما رشحت بريطانيا العظمى العراق لعضوية عصبة الامم . ابدت لجنة الانتدابات الدائمة في في تقريرها المرفوع الى مجلس العصبة موافقتها مبدئياً على هذا الطلب . وانهاء عهد الانتداب في العراق على ان تتعهد هذه الدولة امام المجلس بعهود تنطبق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات . ولهذا طلب المجلس الى مقرريه لمسائل الاقليات والقانون الدولي وممثل بريطانيا في المجلس تهيئة لائحة تتناول شتى الضمانات الموصى بها في تقرير اللجنة . فاذا حكم المجلس بعد فحصه التعهدات التي تقطعها الحكومة العراقية بصحتها يزال الانتداب عن العراق منذ تاريخ انضمامه الى عصبة الامم .

فقامت هذه اللجنة باعداد الضمانات المطلوبة في مذكرتين تضمنت الاولى عشر مواد تتعلق بالضمانات العامة والخاصة والثانية تختص بمصالح الاجانب وبعض الامتيازات الدولية فأحالت الحكومة العراقية هذه الضمانات الى مجلس النواب لاقرارها فقدمتها اللجنة الخاصة للتصويت مع التوصية التالية :

« اجتمعت اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنة امور الادارة والسياسة والامور الحقوقية يوم الخميس المصادف ١٤ نيسان سنة ١٩٣٢ وبعد ان انتخبت لها رئيساً داود الحيدري ونائباً للرئيس غياث الدين النقشبندي ومقرراً عبد الجبار التكريتي نظرت في مسودة التصريح الذي يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التي الفها المجلس المذكور وبعد المذاكرة واستماع ايضاحات فخامة رئيس الوزراء قررت ان توصي المجلس العالي بان يوافق على تقديم الحكومة هذا التصريح المذكور الى مجلس عصبة الامم [ما يهمنا هنا هو نص المذكرة الاولى ولذلك سنأتي الى ذكرها فقط].

المذكرة الاولى
(تصريح يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التى الفها المجلس المذكور بقراره المتخذ فى الثامن والعشرين من كانون الثانى ١٩٣٢)

المادة الاولى :

يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل كقوانين اساسية في العراق فلا يجوز ان يناقض هذه الشروط او يعارضها اى قانون او نظام او عمل رسمي ، كما انه لا يجوز ان يتغلب عليها اى قانون او نظام او عمل رسمي لا الان ولا في المستقبل .

المادة الثانية :

١- يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية . حماية تامة وكاملة من غير تمييز بسبب المولد او الجنسية او اللغة او العنصر او الدين .

٢- يكون لجميع سكان العراق الحق في ان يمارسوا بحرية في الاماكن العامة او الخاصة شعائر كل ايمان او دين او عقيدة مما لا يكون منافياً للنظام العام والاخلاق الحسنة .

المادة الثالثة :

يعتبر جميع الرعايا العثمانيين ، المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ انهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية ، دون الجنسية العثمانية وفقاً للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٤ .

المادة الرابعة :

١- يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين امام القانون ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية

من دون تمييز في العنصر او اللغة او الدين .

٢- يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلا للاقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق .

٣- الاختلاف في العنصر او اللغة او الدين لا يخل بحق اي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف او ممارسة المهنة والصناعات المختلفة .

٤- لا يوضع قيد ما على حرية استعمال اي من الرعايا العراقيين لاية لغة في العلاقات الخصوصية او في التجارة او في امور الدين او في الصحافة او النشريات من جميع الانواع او في الاجتماعات العامة .

٥- رغماً من جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة امام المحاكم .

المادة الخامسة :

الرعايا العراقيون الذين ينتمون الى اقليات عنصرية او دينية او لغوية ، يتمتعون قانوناً وفعلاً بنفس المعاملة والامان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق في ان يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم ، او ان يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية او دينية او اجتماعية ومدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية .

المادة السادسة :

توافق الحكومة العراقية على ان تتخذ بحق الاقليات غير المسلمة فيما يتعلق بقانونها العائلي واحوالها الشخصية كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الامور ، وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الاقليات وتوافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير .

المادة السابعة :

١- تتعهد الحكومة العراقية بان تمنح الحماية ، والتسهيلات والرخصة التامة الى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر والمؤسسات الدينية الاخرى والاعمال الخيرية والاوقاف العائدة الى طوائف الاقليات الدينية الموجودة في العراق .

٢- يكون لجميع هذه الطوائف الحق بان تؤسس في المناطق الادارية المهمة مجالس لها صلاحية ادارة الاوقاف والهبات الخيرية ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة في تلك الاوقاف والهبات وانفاقها وفقاً لرغائب الواقفين او الواهب ، او للعادة المستقرة بين الطائفة ، يجب ان تقوم هذه الطوائف بمراقبة اموال الأيتام وفقاً للقانون وتوضع هذه المجالس تحت اشراف الحكومة .

٣- لن ترفض الحكومة العراقية تأسيس معاهد دينية او خيرية جديدة مع ابداء التسهيلات الضرورية التي تضمن للمعاهد الموجودة الان البقاء .

المادة الثامنة :

١- تمنح الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية الى اولاد هؤلاء الرعايا العراقيين بلغتهم الخاصة ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من ان تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة اجبارياً .

٢- في المدن والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الاقليات العنصرية او الدينية او اللغوية يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الاموال العامة بموجب ميزانية الدولة او البلديات او غيرها من الميزانيات للمقاصد التهذيبية او الدينية او الخيرية ومن حيث استعمال الاموال الذكورة .

المادة التاسعة :

١- توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي ، من الوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية . اما في قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك حيث قسم كبير في السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب

القاموس السياسي

الانقلاب : هو تغيير فجائي في الحكومة . يتم بطريق العنف . ويقوم به عادة عدد من الاشخاص ممن لهم مسؤولية رسمية أو سلطة سياسية أو عسكرية بشكل ما في جهاز الحكومة التي يقررون اسقاطها وهو يختلف عما نسميه بالثورة ، التي يشترط ان تأتي من (تحت) اي تنبع من الجماهير التي لاسلطة سياسية لديها، في حين أن الانقلاب يتم التحضير له والتمهيد ثم التنفيذ بمعزل عن الرأي العام . وقد يدعى الجماهير في مراحل الانقلاب الختامية للمشاركة فيه كستار وقائي للانقلاب نفسه. ويضطر القائمون بالانقلاب الى طرح بعض ←

اللغة العربية اما الكردية واما التركية .

٢- توافق الحكومة العراقية على ان الموظفين فى الاقضية المذكورة يجب ان يكونوا ما لم تكن هناك اسباب وجيهة واقفين على اللغة الكردية اواللغة التركية حسبما تقتضي الحال .

٣- انمقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة وان كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هي الحال فى سائر انحاء العراق . فان الحكومة توافق على ان ينتقى الموظفون كما هي الحال الان وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين اصلهم من تلك الاقضية.

المادة العاشرة :

ان الشروط الواردة فى المواد المتقدمة من هذا التصريح تشكل بقدر ما لها مساس بالاشخاص المنتمين الى الاقليات العنصرية او الدينية او اللغوية تعهدات ذات شأن دولى وتوضع تحت ضمانة جمعية الامم ولا يجرى اى تعديل فيها الا بموافقة اكثرية مجلس عصبة الامم .

لكل عضو من اعضاء الجمعية ممثل فى المجلس ، حق الفات نظر المجلس الى خرق او خطر اى خرق لهذه الشروط ، وعندئذ للمجلس ان يتخذ من الاجراءات ويصدر من الايعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر الى الظروف .

وكل اختلاف فى الراى مما يعود الى مسائل قانونية او واقعية ينشأ عن هذه المواد بين العراق واى عضو من اعضاء العصبة ، الممثل فى المجلس ، يعتبر اختلافاً ذا صيغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم وكل اختلاف من هذا القبيل يحال ، اذا طلب الفريق الاخر ذلك الى محكمة العدل الدولية الدائمة ويكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من الميثاق .

ملاحظة :

ان اهمية هذا التعهد يأتي من ناحيتين : الناحية الاولى هو انه تعهد داخلي له قوة احكام القانون الاساسي اي الدستور، كما نصت عليه المادة الاولى منه صراحة . والناحية الثانية انه تعهد دولي ذو طرف واحد وامام هيئة دولية لكل اعضائها الحق متى شاؤوا ان يكونوا رقباء على تطبيق مواده على الاقليات الدينية والعنصرية وعلى الشعب الكردي فى العراق كما ورد ذلك فى المادة العاشرة منه . وعلى هذا الاساس يكون الالتزام بالتعهد ابدياً ، فلا تستطيع اية حكومة عراقية الاحتجاج مثلا بان التعهد قد بطل أثره بمجرد تبديل الدستور او القانون الاساسي الذي كان معمولا به عند صدور هذا التعهد جرياً على قاعدة : اذا بطل الشيء ، بطل ما فى ضمنه ، لان التعهد الدولي المصرح به فى المادة العاشرة يجعل هذا التعهد جزء لا يتجزء من اي دستور آخر موقتاً كان ام دائمياً يحل محل الدستور القديم الان او فى المستقبل ما دامت تلك الاقليات والشعوب والطوائف الدينية موجودة على اديم الارض العراقية .

المطالب الشعبية والوعود التي تحبذها الجماهير وتريدها ألا أنها تبقى في حدوداغراض الانقلاب الحقيقية . ولا تكون حتى في الوقت الطويل وبعد نجاح الانقلاب هدفا رئيسا . وبذلك يمكن تمييز الانقلاب عن الثورة فيما بعد ، وفي حالة غموض الاتجاه السياسي في الايام الاولى من حصول الانقلاب ،

ان الطريقة المعتادة التي ينفذ بها اي انقلاب هو قيام الانقلابيين باحتلال مباني الحكومة ومقرات اجهزتها الحساسة . وفي مقدمتها دار الاذاعة ، ومحطات توليد الكهرباء . واسالة الماء والبرق والتلفون ، والنقاط العسكرية التي يخشى انطلاق القوات القمعية منها . لتأمين السيطرة وسحق المقاومة ان وجدت

وتكثر الانقلابات في الدول القلقة والضعيفة التى لا تستند الى حكم الاغلبية الشعبية . حيث تتم التغيرات الحكومية عادة بسرية وكتمان وبمعزل تام عن شعب تلك الدولة . وحيث يشعر فريق من الساسة او الطموحين او الانتهازيين بأن لهم الحق اكثر من غيرهم في ممارسة الحكم

هذا وان الاصل التاريخي للانقلابات السياسية الحديثة يرده السياسيون والمؤرخون الى الجنرال (ناپوليون پوناپرت) الذي قام في ٩ تشرين الثاني ١٧٩٩ باول انقلاب عسكري في العالم . حيث أحدق بقواته العسكرية بمقر اجتماع مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين وتم تفريق اعضائهما باسنة السيوف . وبهذا اسقط الحكومة الفرنسية اذ ذاك ، وعرف لذلك باسم (كو - دي - تا) أي (ضربة الدولة) ومنذ ذلك الحين دخل هذا المصطلح في القاموس السياسي ليوصف به الانقلاب العسكري

الثورة

يمكن تعريف الثورة مبدئيا بأنها عملية قلب عنيف لنظام حكم سياسي قديم ولى عهده واثبت فشله في معالجة الاحوال السيئة لشعب معين او بلاد معينة . لاستبداله بنظام حكم آخر يوفر لطبقة معينة من الشعب أو لسائر طبقاته نظام حكم آخر يحتاجونه ويتفق مع مرحلة عيشتهم الراهنة . وان اقرب مفاهيم الثورة هي ما نجده عند كتاب الاشتراكية المختلفين وهم يقسمون الثورات السياسية عبر التاريخ البشري العام الى ثلاث مجموعات رئيسة وهي :-

١) الثورات البورجوازية ٢) الثورات الاجتماعية ٣) الثورات الاشتراكية .

-١-

الثورة البرجوازية

يعرف الاشتراكيون الثورة البرجوازية بأنها ثورة شعبية تهتم بالدرجة الاساسية - بالتوفيق بين المتناقضات الموجودة بين قوى الانتاج وبين النظام السياسي والاقتصادي الاقطاعي وشبه الاقطاعي بمعنى أن الحاجة تدعو الى استبدال العلاقات الاقطاعية او شبه الاقطاعية الراهنة ، بعلاقات اخرى انفع الى طائفة من السكان او طبقة اوسع دائرة من المجتمع الاقطاعي وشبه الاقطاعي. وتحت هذا الصنف تدخل ثورات المستعمرات على المستعمرين[ثورات التحرر من النير الاجنبي] وثورات البلاد المحمية والخاضعة ، ضد الامپرياليين والاسياد الاقطاعيين المحليين معاً .

هذا وان الدور التاريخي للثورة البرجوازية يهدف الى التخلص من العقبات التي تواجه التطور الرأسمالي . والعقبات التي تكتنف عمله الحر وتنامية وسيطرته . ومع هذا فقد نجد ان بعض هذه الثورات يأتي بشيء من الاجراءات المعادية للرأسمالية [لاشراك الطبقات المعدمة فى انجاح الثورة على الاغلب ، او لاسباب أخرى لا يسعنا شرحها فى هذا المجال] الا ان هذه الاجراءات لا تغير من طبيعة الثورة البرجوازية وجوهرها . لانها تبقي على اسس المجتمع البرجوازي سليمة بل تقوم ببنائها بصورة اقوى تمشياً مع المرحلة فلا تتعرض للملكيات الكبيرة ، وتبقى وسائل الانتاج بيد اصحابها . الا انها تعمل بشكل دؤوب على محو الاقطاع والعلاقات شبه الاقطاعية التي تعرقل مسيرتها .

ان التاريخ الحديث قد سجل كثيراً من هذه الثورات فى عدد من الاقطار وفى عهود متفاوتة . منها ثورة الفلاحين فى المانيا فى القرن السادس عشر لتصفية الاقطاع . وثورات الاراضي المنخفضة [بلجيكا وهولندا] للتحرر من النفوذ الاجنبي والاقطاعي فى الداخل . وثورات المستعمرات [امريكا الشمالية ، وامريكا الجنوبية] . وباستقراء عشرات الثورات من هذا القبيل حتى يومنا هذا ، نجد ان منها ما يمكن ادراجه فى صنف : لنسمه الثورات البرجوازية العليا . وصنف آخر [ولنسمه] ثورات البرجوازية الديمقراطية . فالاولى

←

يقودها البرجوازيون بدون مساهمة واسعة من الجماهير مثل ثورة اليابان فى العام ١٨٧٦ وثورة تركيا الفتاة [جون ترك] سنة ١٩٠٨ التي جاءت بالدستور والثورة الايرانيه ١٩٠٩ ومرحلة هذه الثورات واشباهها لاتتعدى مرحلة الوصول الى السيادة الشعبية . اما النوع الثاني فان القيادة فيها تكون عادة شركة بين البرجوازيين والطبقات الكادحة [او عامة الشعب] مثل ثورة شباط ١٩١٧ الروسية التي اطاحت بالحكم القيصري وجاءت بحكومة كرنسكي المؤقتة : او مثل ثورة فرنسا سنة ١٧٨٩ وثورة الاستقلال الامريكي . والامثلة كثيرة فى هذا الصدد .

-٢-

الثورة الاجتماعية

الميزة الرئيسية لمثل هذه الثورات هي انها ترسم نقطة تحول اجتماعي واضح المعالم . فتسقط النظام الاجتماعي القديم وتضع موضعه نظاماً اجتماعياً تقدمياً جديداً .

ولا يجد بعض المفكرين السياسيين والفلاسفة الاجتماعيين ان مثل هذه الثورات حتمية . او انها شيء لابد منه . فيقولون ان الوصول الى النظام الاجتماعي الجديد قد يتم بالتحول الاجتماعي المتدرج ايضاً . الا ان الماركسيين منهم يجدون هذا النوع من الثورات امراً حتمياً لا يمكن دفعه بالتطور التلقائي الطبيعي . ونعتقد ان الماركسيين الجدد فى يومنا هذا ما عادوا يتمسكون بهذه الحرفية وانما يرون فيها جموداً . حيث انهم ينادون اليوم بنظرية التطور اللارأسمالي وهي فى جوهرها قبول بنظرية التدرج نحو المجتمع الاشتراكي للوصول الى ما بعده . ومهما يكن فلايزال الموضوع قيد الدرس بين الشيوعيين المتمسكين بحرفية الماركسية وبين النظريين الاشتراكيين الجدد وفى مقدمتهم نظريو الاتحاد السوفياتي .

ان المتمسكين بضرورة قيام الثورات الاجتماعية يقولون ان مبعث حتميتها هو التناقض الحاصل فى علاقات الانتاج . فالعلاقات القديمة يعمد اصحابها اى الطبقة الحاكمة - الى تقويتها ويلجأون الى حماية النظام السائد بسلطة الدولة واجهزتها القمعية. فلاجل ان تقوم العناصر التقدمية بتعبيد الطريق للنظام الاجتماعي الجديد ، كان واجباً عليها ان تقضي تماماً على نظام الدولة السائد . وفى امثال هذه الثورات تجد الجماهير الشعبية التي ظلت تابعة غير مكترثة وبعيدة عن النشاط السياسى حتى تلك الساعة ، يدركها الوعي وتنهض وهي ملأى بالروح الكفاحية. فلاعلاقة اذن لمثل هذه الثورات مع الانقلابات اومؤامرات القصور لانها (اى الاخيرة) تعمد كما قلنا الى التغيير بالقوة فى القطاع الحكومي الاعلى ووضع افراد بدل افراد ينتمون الى طبقة واحدة . وعلى كل حال فان شكل الثورة ونوعها يتحدد بالمهام الاجتماعية التى تحققها وبالقوى الاجتماعية التي تساهم فيها [كثورة الصين على عهد الدكتور سن يان سن] وثورة كوريا . وبهذا تختلف الثورة الاجتماعية عن الثورة البرجوازية.

-٣-

الثورة الاشتراكية

وهي الثورة التي تقوم بها طبقة العمال بالاشتراك مع الفلاحين [لايعتبر الاشتراكيون الماركسيون الفلاحين طبقة] وذلك لاجراء تغيير شامل فى المجتمع بنقله من مرحلة الرأسمالية الى المرحله الاشتراكية ولتتبدل علاقات الانتاج بأخرى نختلف عن الاولى اختلافاً تاماً . وتقوم باحلال علاقات التعاون فى الانتاج محل الاستئثار بالانتاج والملكية الخاصة ، وكما يقول الاشتراكيون - تمحو استغلال الانسان لاخيه الانسان . اي تمحو الرأسمالية محواً تاماً ، وتخلق مجتمعاً خالياً من الطبقات والفروق . فتزول الفروق بين طبقتي العمال والبرجوازيين من جهة ، وتزول الفروق بين هاتين الطبقتين وطبقة المثقفين من جهة اخرى [الانتلجنسيا] وينعدم الفرق بين سكان الحضر او المدن وبين سكان الريف وبكلمة أخرى ان الثورة الاشتراكية تهدف الى احلال نوع من المبادىء الاجتماعية التي تعالج موضوع ازالة الفقر وتحقيق مجتمع المساواة والعدالة وازالة الاستغلال ومن امثال هذه الثورات ثورة أوكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وثورة المانيا الاشتراكيه عام ١٩١٩ .

× × ×

بعد أن انتهينا من تعريف بسيط مجمل لانواع الثورات نجد من الواجب علينا أن نشرح مصطلحاً سياسياً

البقية على صفحة ١٧

تتمة ـ دور حزبنا

وقد حتمت هذه العوامل والاسباب منفردة ومجتمعة أن يكون حزبنا حزباً قومياً ديموقراطياً طليعياً ثورياً يمثل مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين والمثقفين الثوريين ويقودهم فى الكفاح من أجل الحكم الذاتي لكردستان والديموقراطية للعراق وينتضع فى نضاله السياسي وفى تحليلاته الاجتماعية من النظريات التقدمية التي تتفق مع واقع شعبنا الكردي .

ونظراً لان أهداف الحزب وشعاراته كانت تعبر عن طموح وتطلعات جماهير كردستان وتنطبق على واقعها التأريخي والموضوعي ولصواب سياسته وابتعادها عن التذبذب والذيلية فقد نال حزبنا تأييدها وثقتها المطلقة منذ البداية وسارت وراء رايته الخفاقة فى الكفاح من أجل السلم والديموقراطية والتقدم .

لقد أثبت حزبنا خلال تأريخه النضالي المجيد الحافل بالتضحيات والبطولات لاسيما فى السنوات الاخيرة التي وقف فيها حزبنا وقائده البارزاني على رأس ثورة كردستان المعاصرة أنه كان أميناً على مصالح شعبنا الكردي جديراً كل الجدارة بثقتها الكاملة وتأييدها الواسع وسوف يكون ذلك ولاشك حافزا له وملهماً على مضاعفة بذل الجهود من اجل تحقيق أهداف الشعب وعدم التفريط بها اوالوصول بها الى نهايتها الظافرة مهما طال أمد هذا الكفاح ومهما عظمت التضحيات .

لقد أصطدم حزبنا خلال مجرى نضاله المحفوف بالمصاعب والاخطار بثلاث عقبات رئيسة تمكن من التغلب عليها جميعاً وكان سلاحه فى ذلك صواب ومضاء العقيدة واستيعابه لواقع المرحلة التأريخية التي يجتازها شعبنا الكردي .

كان عدو حزبنا الاول ولايزال الاستعمار والرجعية والحكم الشوفيني فى العراق ، فقد تعرض الحزب خلال سنوات الحكم الملكي العميل الى الاضطهاد والملاحقة وأصاب التنكيل والتشريد العشرات من اعضائه وكوادره من جراء ذلك . وقد تنفس حزبنا الصعداء خلال فترة وجيزة من الحكم الجمهوري الا أنه مالبث أن تعرض الى حملة أرهابية عاتية وحرب أبادةعنصرية شنها الحكام الشوفينيون منذ عام ٦١ وحتى هذه الايام وقد أستهدفت الحكومات العراقية من وراء ذلك تحطيم ارادة الشعب الكردي وكبت حرياته ومصادرة حقوقه القومية العادلة وصهره وتعريبه . وسددت هذه الحرب العنصرية الغادرة ضربة قوية الى صرح الوحدة الوطنية والى الاخوة العربية الكردية وكان من شأنها تقوية التيارات القومية الضيقة داخل المجتمع الكردي وكان من الممكن ان تلحق أفدح الاضرار بالحركة القومية الكردية لولا نفوذ حزبنا الواسع وتغلغل أفكاره ومبادئه النيرة بين جماهير الشعب القائمة على أساس التمسك بالوحدة الوطنية وبالاخوة والتعايش الاختياري بين العرب والاكراد ضمن الجمهورية العراقية أما الخطر الثاني الذي ظل يتهدد الحزب فترة غير قصيرة من الزمن فقد كان يكمن فى المحاولات التي بذلها نفر من الانتهازيين لتضليل الجماهير والسعي لحرف الحزب وتوجيهه وجهة يسارية تارة ويمينية تارة أخرى وبشكل يتعارض مع ايديولوجيته ورسالته التأريخية وظهرت هذه الاتجاهات داخل الحزب فى أوائل الخمسينيات. الاان حزبنا تمكن من دحر هذين الاتجاهين الضارين ونبذ المسؤولين عن هذين الانحرافين فى عمليتين تطهيريتين جريئتين قادهما رئيس الحزب مصطفى البارزاني بنفسه . وقد تمت عملية طرد الزمرة اليسارية المنحرفة التي تزعمها حمزة عبدالله فى تموز عام ٥٩ ومن الجدير بالذكر هنا أن المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد فى تشرين الاول من عام المذكور ايد عملية التطهير المذكورة ودمغ رؤوسه بالخيانة العظمى

أما تصفية القيادة اليمينية التي ترأسها كل من ابراهيم احمد وجلال الطالباني فقد جرت فى تموز عام ٦٤ وقد انتهى المطاف بهذه الزمرة المجرمة الى الدور الخياني القذر الذي تلعبه اليوم ومنذ بضع سنوات ضد الحزب والثورة وضد شعبنا العراقي بأسره . وبهذا وضع حزبنا نهاية انحرافات الانتهازيين والخونة التي حاولوا فرضها على الحزب بكل الاساليب والسبل الممكنة . وسار حزبنا منذ أواسط عام ٦٤ على نهجه القومي التقدمي الواضح الخالي من مزالق الانحراف والانتهازية والتسلط . واحرز على ضوء ذلك الكثير من التقدم سواء

البقية على صفحة ١١

تتمة ـ دور حزبنا

أعلى نطاق العمل الحزبي أوعلى نطاق الانجازات الكبيرة التي تم تحقيقها على صعيد الثورة من النواحي السياسية والتنظيمية وتعميق المحتوى الاجتماعي فيها .

لقد تعرض حزبنا طوال حياته السياسية الى حملات ظالمة من الاكاذيب والمفتريات والتشويه قام بها بعض الاحزاب والفئات العربية والكردية اليمينية واليسارية على حد سواء وقد دحض حزبنا تخرصات الاحزاب الشوفينية والرجعية العراقية والاوساط اليمينية الكردية بدفاعه الثابت عن القضية الكردية وبتمسكه الدائم بأهداب الوحدة الوطنية والاخوة العربية الكردية وبادراكه للترابط الوثيق بين حقوق الشعب الكردي القومية وبين الحريات الديموقراطية لشعبنا العراقي بمجموعه . أما المزعجات والضغوط اليسارية فكان مبعثها اصرار لجاجة (دراويش السياسة) في محاربة حزبنا منذ تأسيسه الى يومنا هذا. وينطلق هؤلاء الدراويش في تفكيرهم وسياستهم حول القضية الكردية من فرض أنفسهم اوصياء على الشعب الكردي وحركته الثورية عن طريق قيامهم بشرح وتفسير بعض المفاهيم والاقوال التي أوردها بعض الفلاسفة والساسة قبل عشرات السنين ومحاولة هؤلاء تكييف المجتمع الكردي واهدافه وفقاً لهذه المقاييس التي يعتبرونها وحدها مقاييس صحيحة وكل ماعدا ذلك فهو برجوازي ورجعي وتصفوي والى غير ذلك من النعوت والمصطلحات التي تعودوا : استعمالها ولم يجيدوا الاستعمال .

ان وقائع السنوات الثلاث والعشرين المنصرمة تشير الى ان مواقفهم من القضية الكردية وبالتالي من حزبنا كانت سلسلة من الاخطاء والانحرافات ويؤيد ذلك اعترافاتهم باخطائهم علناً اكثر من مرة ومواقفهم المتناقضة منها تبعاً لامزجتهم وامزجة الحكومات العراقية المتوالية . لقد اعتبروا الشعب الكردي في كردستان العراق منذ البداية أقلية قوميه وبنوا سياستهم الكوسموپوليتيه من القضية الكردية على ضوء ذلك، واعتبروا مجرد اقرار الكردي بقوميته انعزالا قومياً مرة وعمالة تارة ثانية ووضعوا كلمة العراقي مكان الكردي واستعملوا وسائل الاكراه والعنف والارهاب لفرض هذه المفاهيم على حزبنا وشعبنا ولاسيما بعد ثورة تموزعام (٥٨) وقد بلغت سياستهم العدوانية هذه ذروتها خلال المحاولات اليائسة التي بذلوها لتصفية حزبنا وضرب منظماته الديموقراطية والمهنية والعمل من اجل فرض قيادة انتهازية مصطنعة عليه تأتمر باوامرهم خلال عـام (٥٩) ،

اما مواقفهم من الثورة الكردية فكانت امتداداً لسياستهم الخاطئة السابقة ، وهي قائمة في هذه الايام على القلق والحيرة بين تطمينات الحكام في بغداد وبين المحافظة على قواعدهم في كردستان ، ومع كل ماتقدم فهم لاينفكون يبالغون في كيل المديح والتبجحات لسياستهم هذه من القضية الكردية ويعتبرونها هي السياسة الواقعية الصائبة الوحيدة . اما الاخرون فهم جميعاً على خطأ كبير وضلال مبين .

وما كنا نود التصدي لهذه التجاوزات لولا اصرار هؤلاء على التعريض المستمر بحزبنا وبقيادته خاصة خلال الشهور الاخيرة ، وانتالانهدف من وراء ذلك بطبيعة الحال تعقيد المشـاكل والدخول في مناوشـات كلامية لاطائل تحتها . بل نرى من الضروري والواجب وضع الامور في نصابها الحقيقي بعد ان تكررت هذه الهجمات علينا مؤخراً دون وجه حق وهي تنطلق في ذلك من ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن النفس . ولاننا ننظر الى هؤلاء المهاجمين بوصفهم مخطئين منذ البداية ونرجو لهم العودة الى جادة الصواب .

ان حزبنا يجتاز في هذه الايام مرحلة حاسمة مـن تأريخه المجيد حيث تتكالب عليه قوى الاعداء مـن كل جانب ، فهو يتعرض الى وطأة حرب اجرامية عنصرية على ايدي الطغمة العفلقية الحاكمة من جهة ، ويبذل الانتهازيون والخونة في الوقت نفسه مساعيهم اليائسة المسعورة مـن أجل اثارة غبار التشكيك والتشويه حول أفكاره ومبادئه الوطنية التقدمية النيرة من جهة اخرى . واننا على ثقة تامة بان حزبنا المجاهد الذي عركته التجارب والخبر الطويلة وتمرس خلالها على قهر المعتدين سوف يخرج من هذه المعركة ايضاً عالي الهامة ناصع الجبين ، وسوف يرد على العدوان المسلح بالنار والحديد وينتصر على حملات التزوير والتلفيق بقـوة الايمان وصلابة العقيدة والثبات على المبدأ وبأرادة وعزم الجماهير وسيبقى قائداً حكيماً للحركة القومية التحررية لشعبنا الكردي ودرعاً متيناً لاهدافها العادلة وحارساً لها من الشوائب والانحرافات .

تتمة ـ في التنظيم

من ناحية ان نضاله في هذا المجال لايهدد باية حال من الاحوال الكيان العراقي لاجغرافياً ولا اقتصاديا ولا دولياً . وانما بعكس ذلك يرمي الى ارساء ذلك الكيان على قاعدة مكينة وهي قاعدة التمتع المشترك بحقوق المواطنة على اساس الاعتراف بحقوق القومية الكردية . وفي الوقت الذي تمكن الحزب من شق طريقه بنجاح خلال الجماهير الكردية والتغاضي عن المطاعن التي كانت تبتدي بالاعتراض على صياغة [اسمه] وتنتهي بما لايعلمه الا الله من التهم . فان [الحساسية] مازالت تلازم الكتل الوطنية تجاهه وان كان قدقضي على كثير منها في نفوس المثقفين العرب الديمقراطيين على الصعيدين القطري والقومي.

ومع أن حزبنا ، كما يستفاد من منهاجه ونظامه الداخلي كان حزباً ذا طابع ثوري كما تقضي عليه المرحلة التي يمثلها الا اننا يجب التفريق هنا بين قولنا ان عمل الحزب التنظيمي هو ثوري الطابع ، وبين قولنا أن الحزب بالاصل كان حزب ثورة . او حزباً وجد خصيصاً لاجل عمل ثورة .

لقد أملت ظروف الحزب الكفاحية في مرحلتيه السرية والعلنية . والمنهاج والنظام اللذين وضعا له وخضعا الى التطوير الديناميكي الخلاق ، ان يكون الحزب بتشكيلاته وتنظيماته حزباً عصرياً يعتمد على احدث النظريات والتجارب التنظيمية والسياسية ويتمسك بمبدأ الديمقراطية المركزية ولذلك كان مختلفاً منذ نشأته تمام الاختلاف عن نوعين من الاحزاب السياسية التي سادت الحياة السياسية في العراق فهو :

(١) كان بعيداً كل البعد عن طرق واساليب الاحزاب البرجوازية التقليدية التي يكاد التنظيم الحزبي فيها يكون قاصراً على مجرد الاقرار من العضو بانه عضو والقبول الشكلي السريع ومشاركته في مؤتمرات معينة دورية يقيمها الحزب . والادلاء بصوته في الانتخابات البرلمانية او البلدية اواية انتخابات أخرى يدعو اليها الحزب . وقد يتعدى النشاط احيانا الى حد المشاركة في اضرابات معينة . وليس هناك تبعات أخرى سياسية اكثر من هذا بكثير .

(٢) أنه كان يختلف تماماً عن الاحزاب السياسية الموسمية التي لجأ اليها حكام العراق منذ عهد الاستقلال الوطني . وهي التي اشتهرت باسم احزاب الكتل البرلمانية اي التي تتألف من فوق لامن تحت وتبقى الى ان تموت او يحين اجلها وهي قيادة بلا قواعد . تلك الاحزاب التي كانت تخدم غاية معينة للحكومة القائمة . فاذا سقطت تلك الحكومة او اذا انتفى الغرض الذي وجد له الحزب . [كامرار مماهدة ، أو التغلب على معارضة داخل مجلس النواب] أضمحل الحزب وتلاشى كما يتلاشى الدخان .

وهو من ناحية ثانية يختلف عن نوعين آخرين من الاحزاب السياسية العقائدية التي مارست نشاطها في العراق فهو .

(١) لايعتمد على نظرية اقتصادية أو سياسية محددة المعالم والجوانب. كالاحزاب الاشتراكية العقائدية التي تعتمد فحسب على النظرية الاشتراكية او التي تعتمد مثلا على النظرية الماركسية اللينينة وحدها وانما هو حزب ديمقراطي تحرري تقدمي يستفيد كما ثبت ذلك في منهاجه ـ من كل النظريات السياسية العلمية التي تعينه على الوصول الى اهدافه الوطنية التحررية .

(٢) وهو كذلك وان كان يحمل اسماً قومياً ، بعيد عن الشوفينية ونزعة التسلط القومي. وكلما يشوب الكفاح التحرري من تعصب واستعلاء محاذر من الانزلاق وراء الكوسموپوليتية ، مجاهد لاجل نشر مفهومه في أن الاسم القومي الذي اتخذه كان ويزال ضرورة من ضرورات التحرر الوطني والديمقراطي وهي ضرورة مرحلية لايستطيع اي منصف الا الاقرار بها كحق لذلك وعليه فانه يختلف تمام الاختلاف عن الاحزاب القومية التي تمتاز بنزعة التعصب القومي .

× × ×

ان حزباً كهذا عصري التنظيم ذا اهداف وطنية تحررية ، يجب أن ينشىء له كادراً مبنياً بناء خاصاً . سنحاول في الاسطر التالية ان نحدد معالمه وواجباته واعباءه ونرسم ميادين نشاطه داخل الحزب وخارجه وقبل ان نفعل ذلك علينا أن نشرح المقصود بالكادر الحزبي حسب المفاهيم السياسية الحديثة

فيمن هو الكادر

من التجارب التي مرت على المنظمين الحزبيين . ومن تجارب الاحزاب العالمية بمختلف نوازعها

←

وعقائدها واهدافها . قد نستطيع ان نستلخص تعريفاً عمومياً لاي كادر حزبي على النحو الاتي :

« الكادر : هو عضو الحزب المتفرغ تماماً للعمل الحزبي والواعي بصورة صحيحة ، اهداف الحزب وغاياته ، والمتفاني في سبيل نشر وترويج تلك الاهداف والحصول لها على التاييد، بشكل لا يعيقه غرض شخصي او تعرقله مهنة معينة » او بكلمة اخرى هو احتراف العمل السياسي وفق منهاج الحزب المقرر . وتطبيق الاوامر القيادية وايصالها الى القواعد الحزبية بشكل يضمن تنفيذها على خير وجه واقربه الى مفاهيم القيادة . »

ان هذا التعريف عام . والتعاريف السياسية غالباً ماتكون ناقصة لاتفي بالمرام . ولذلك نرى الاحزاب العصرية الثورية الطابع كحزبنا لاتكتفي باصدار تعليمات واحدة في امور التنظيم . ولاتكتفي بتعريف [الكادر] ومهامه في مناهجها وانما تتابع توصياتها وارشاداتها في نشراتها الدورية اوالانية التي تحتمها ضرورات واحوال معينة في سياسة الحزب . وفي ظروف سياسية طارئة تعن لها . ليكون الكادر الحزبي على تماس مباشر مع القيادة، وعلى استعداد جيد للتصرف المفاجيء في احوال استثنائية كما سياتي شرحه .

ولان الكادر الحزبي يقوم بمهمة عامة فعليه ان يتحلى بصفات خلقية وعقلية تجعله دائماً على المستوى السامي والغاية النبيلة التي يعمل لاجلها . وهناك صفات عامة كصفات الامانة والداب المتواصل ، والتحمل ، والصبر ، وقابلية الاقناع ، والبرود في معالجة الامور حيثما يقتضي البرود . والحرارة . والحماسة حيثما يتطلب الامر . والترفع عن (الأنا) . أي الزهد والعزوف عن الفخفخة في اللباس والطعام والمسكن على قدر الامكان وعدم صرف وقت كبير في الشؤون الخاصة . فقد قال احد قادة الاحزاب يوماً ما لعضو حزبي جعل كادراً « ان الحزب سينزعك من احضان زوجتك ». واخيراً فان اهم صفة يتطلبها الكادر هي التواضع [ديمقراطية العمل] وتحاشي خطأ الابتعاد عن جماهير حزبه ومؤيدي حزبه . [الانزواء في الابراج العاجية ، واصدار الاوامر بالتلفون . . . فان هذا هو الذي يخلق الطبقة البوروقراطية في الحزب . والبوروقراطية هي افتك الافات بالحزب الثوري التحرري].

هناك صفات خاصة يتحلى بها كادر الحزب الثوري علاوة على الصفات العامة . ولما كان حزبنا الديمقراطي الكردستاني ذا طابع خاص ، فصفات الكادر الخاصة يجب ان تكون ذات طابع مشابه . ولشرح هذه النقطة ، نعود الى تفسير معنى قولنا في صدر البحث : بان حزبنا الديمقراطي الكردستاني وان كان ذا طابع ثوري الا انه لم يوجد خصيصاً للقيام بثورة كما يدل عليه منهاجه والمراحل التأريخية والنضالية التي خاضها .

ان ذلك لم يمنع حزبنا ، عندما فرضت عليه الثورة المسلحة فرضاً واستجاب لنداء جماهير كردستان ووقف في طليعتها بمواجهة المعتدي - ان يتكيف حالا ليأخذ مهمة قيادة ثورة مسلحة واسعة ويتحمل القسط الفكري وجانباً كبيراً من القسط العسكري . لانه كما قلنا ثوري الطابع ومع ان الحزب لم يجد حرجاً كبيراً في الانتقال من مرحلة الكفاح العلمي والسلمي الى مرحلة البندقية وساحات القتال. الا ان ظروف الثورة والحرب لم تكن لا بالنسبة اليه ولا بالنسبة الى اى حزب ثوري آخر في مكانه، بالظروف الهينة. فقد نزعت فجأة وعلى غير انتظار معظم كوادره من وراء مناضدهم وارسلتهم بين الفلاحين المقاتلين والمحاربين المتعلمين وقد تمكن القسم الاعظم منهم على قلة تجاربهم في العمل السياسي الهادي وعلى عدم وجود اية تجربة قتالية بالمرة ، نقول تمكن معظمهم ان يكيف نفسه (بدرجات متفاوتة طبعاً) الى الحالة الجديدة. ووجدت اعداد منهم انفسها في خضم المعركة، بل وقع على عاتقها قيادات عسكرية في معارك على مستوى عال يتطلب الخبرة والتخصص ، كما ان هذه الكوادر كان عليها في الوقت نفسه ان تقوم بمهمة حزبية صرفة . وبمهمة ادارية (تتضمن ادارة المناطق المحررة ، واشاعة النظام فيها) الى جانب مهام اخرى كثيرة تفوق الحصر .

ولولا طابع الحزب الثوري وتنظيماته العصرية لما استطاعت كوادره ان تقوم بهذه المهام المضاعفة . ولاشك ان لعامل الزمن قيمته في تربية الكادر على مهام الثورة. فان تجارب السنوات الثماني المنصرمة كانت تجارب غنية جداً من الناحية العملية. الا انها فقيرة لا تتناسب مع الاولى من الناحية الفكرية والنظرية . وهو

الشيء الذي شعرت به قيادة الحزب في الاونة الاخيرة ، وبادرت حال توفر الامكانات الى افتتاح معهد كادر الحزب لتلافي هذا النقص وهو عمل لا نستطيع نحن ان نقيمه على الصعيد السياسي ، الا ان لنا الحق بان نفخر بأنه اول معهد حزبي وسياسي يقوم في العراق ، بل ربما في الشرق الاوسط كله .

وهكذا ففضلا عن عامل الظروف الموضوعية التي كانت مدرسة كادر الحزب العملية ، انتبهت قيادة الحزب الى ان الوقت قد حان ونضج لتصعيد الكادر الى المستوى الفكري اللائق لملاحقة مراحل الثورة المتطورة . ولجعلها . اي الثورة امانة بيد الحزب كما هو مقدر لكل الثورات التحررية . وهذا هو صمام الامان الوحيد لها الكفيل بانقاذها من التيارات الانحرافية الخيانية ولولا تجربة الكادر العملية في هذا الصدد لما خرج الحزب من محنة الانشقاق والخيانة متطهراً قوياً متماسكاً ينعم بدور النقاهة ، ثم الصحة التامة .

ومع هذا فنحن نشعر والكادر يشعر بان تحديد وظائفه من ناحية منهاج الحزب ونظامه ومن ناحية المهام الاعتيادية ، والمهام التي القتها الثورة الكردية على عاتقه هي من الزم الضرورات في مرحلتنا هذه من النضال الوطني .

واجبات الكادر الخاصة في الحزب الديمقراطي الكردستاني

ان قولنا عن الحزب بأنه عصري التنظيم ، قد لا يفي بالمراد ، وقولنا انه عسكري التنظيم قد لا يفي بالمراد ايضاً ، كما انه لا يجمل وصف اطار عمله ونشاطه اجمالاً صحيحاً . ولكن نظام الحزب الداخلي يلقي ضوء على هذه النقطة بالتشكيلات الهرمية المتصاعدة التي رسمها ، وهذه التشكيلات تحتم تسلسل القيادة نزولاً وتنظيم الواجبات والمهام صعوداً . هذا كشيء اعتيادي وفي الاحوال الحزبية الهادئة . الا اننا نرى هذه القاعدة في الثورة تصاب بالخلل . فكثير ما يجد كادر متقدم نفسه احياناً تحت امرة عضو حزب لديه مهمة عسكرية ، او يقود قطعة عسكرية . او مكلف بعمل خاص من القيادة . فعلى الكادر المتقدم والحالة هذه ان يتلقى الاوامر الخاصة بهذه المهمة وبقدر ما خصص له من واجب بصرف النظر عن التسلسل القيادي . وبدون محاولة فرض مركزه الحزبي المتقدم واستعماله لنقض الاوامر او اقحام مقترحاته لتكون حاجزاً وعقبة في سبيل الابداع الذاتي للكادر الادنى منه درجة . ان حب الاستعلاء والتظاهر والتباهي كثيراً ما جعلت هذه التدخلات المنصبية عاملا من عوامل الفشل . يجب على الكادر ان يروض نفسه على تلقي الاوامر بنفس الروح التي يلقي بها الاوامر وان لا يجد في طاعة الادنى والاعلى سبة او انتقاصاً من الكرامة الشخصية . فليس للكادر من كرامة الا كرامة الحزب . لانه وجه الحزب الظاهر للحياة الفعالة المتغيرة .

ان هذا يقودنا الى مشكلة التنفيذ والمناقشة . لقد حلت الاحزاب العقائدية المشكلة بوضعها على الشكل الاتي « **نفذ ثم انتقد** » . ربما كان اعظم مأثرة لهذه القاعدة التي اثبتت التجارب صوابها وجدواها ـ هو في ميدان الثورات المسلحة . فقرارات الحزب القائد لثورة ، تتميز بالسرعة والانية في اغلب الاحوال . ولذلك يجب ان يرافق تنفيذها وتطبيقها سرعة مساوية او ازيد ، فاذا حصل تفاوت او تباطؤ ، فقدت المقررات قيمتها ، وخرج الحزب عن ثوريته . وعاد الى مقاعده ومناضده حيث ليس ثمة مقاعد او مناضد غير الحجر الاصم وليس هناك ورق وقلم ومحاضر غير البنادق والرصاص وابتعد عن الثورة ابتعاداً لا يؤهله قط لقيادتها .

ان لهذه القاعدة طبعاً اخطاءها ومحاذيرها ولكن هذه الاخطاء تظهر في اوقات السلم اكثر من ظهورها في اوقات الحرب او اى ظرف استثنائي اخر ففي الاوقات الهادئة يكون في مجال مناقشة الاوامر القيادية متسع ولذلك وحيثما كان هناك مجال او متسع لتبادل الرأي فمن الخطأ ان لا ينتهز هذا الوقت وكثيراً ما وقعت قيادات حزبية عقائدية في مآزق محرجة عند تطبيق هذه القاعدة تطبيقاً جامداً اي في كل الاحوال . لانها بذلك تجعل من الكادر الادنى آلة طيعة بيد الكادر الاعلى وهذا بدوره آلة صماء بيد القيادة . وبالتمادي في تطبيق القاعدة على اساس لادانيامكي ، تسقط قيادة الحزب في هاوية البيروقراطية . ويخلق في الحزب ما يدعي عادة [بالصفوة المختارة] او

اشباه الالهة الحزبيين [المنزهين عن الخطأ . والمرتفعين عن الانتقاد] .

ان الامثلة كثيرة فى هذا الباب ولما كان بحثنا سياسيا بحتا وليس تاريخيا فلا نرى موجبا لسردها ونستطرد فنقول ان قيام ثورة كردستان وعمل الحزب ونشاطه فى منطقة تكاد تكون كلها ريفية وبين اناس غالبيتهم العظمى فلاحون . خبروا ظلم الاقطاع وظلم موظفي الحكومة . كان يعلم كوادر الحزب دوما وقيادة الحزب نفسها درس مضار البيروقراطية الحزبية. ويلمس بنفسه اهمية تفاديها وكلما كان باب النقاش مفتوحا وكلما افسح الكادر الحزبى صدره لانتقاد اعماله ، قرب الحزب من قلوب جماهير الشعب . وحقق ديمقراطيته المركزية كهدف وتنظيم . وكلما اذاب جليد الصدود والشك من قلوب الجماهير . وبذلك يحرز ثقتهم ويضمن تنفيذ اوامره بسرعة واخلاص حتى من غير الحزبيين.

لذلك يوصى كادر الحزب بان يفسح صدره دائما للانتقادات والاسئلة وان يعمل على ان تكون تنفيذ اوامره لا على شكل اوامر بل على اساس المشاركة الاختيارية . (فالامر) بالاصل ثقيل لانه تكليف وهناك فرق واضح بين ان يقول المرء لاخيه «اعمل كذا » او « ان الحزب يأمرك بعمل كذا » . وبين ان يقول « ما قولك لو قمنا معاً بعمل كذا » او « ان الحزب يرى من مصلحتنا ان نقوم انت وانا بكذا » .

ويوصى كادر الحزب اخيراً ان لا يدع فرصة مهما قلت او صغرت قبل قيامه بالواجب الحزبي الملقى من الاعلى الا انتهزها فى تبادل الرأي مع الحزبيين وان كانوا ادنى منه .

وننتقل الى الوجه الثاني من القاعدة : ان ظروف الثورة ولاسيما فى اوقات الحركات الفعلية تجعل الاتصال بقيادة الحزب المركزية امراً صعب التطبيق من الناحية العملية واحيانا قد يكون اى تباطؤ كفيلا باتلاف كل شيء وهنا يكمن مجال امتياز كادر عن كادر فى ضمان عامل السرعة .

ان حزبنا لا يريد ان يجعل من عضو الحزب وبالتالي الكوادر ، آلات مسيرة تصدع بالاوامر لان هذا يقتل فى الكادر قابلية الابداع الذاتي والمبادرة القيادية ، وان مجالات الابداع الذاتي فى مسرح الثورة ، هي مجالات رحيبة جداً . كذلك فان الحزب يعتبر الكادر مصدراً من مصادر القيادة الحزبية المتجددة ، فهو يحرص جدا على تدريبهم لاعباء المستقبل وقيادة الحزب لذلك يحث ويشجع جدا على ان يخصص الكادر جانباً ملياً من وقته لاجل كتابة التقارير الحزبية . وهذا ما ينقلنا الواجب الثالث من واجبات الكادر :

ان للتقارير الحزبية اهمية كبيرة مزدوجة، فهي اولا تزود قيادة الحزب العليا بآخر المعلومات عن اعمال الحزب ونشاطه وعلاقاته وشكاواه فتعين القيادة على اتخاذ المقررات الصائبة والسريعة لكل حالة من الحالات . ولذلك يوصى الكادر ضمن حدود واجباته ان يتعود كتابة تقارير دورية فى فترات منتظمة. وان يحاذر ان تكون تقارير موسمية. او بحسب المزاج . ويجب ان يجتنب بصورة باتة المبالغات او اخفاء الحقائق مهما كانت، استجلاباً للرضا عنه . كما يجب ان يسارع عند نشوء اي موقف قد يؤدي الى تطورات ـ باخبار القيادة . وان يبتعد عن الجمود فى كتابة التقارير ، اعني ان يحاول جهد طاقته اعطاء رأيه الخاص فى هذه المشكلة او تلك ،وان يقترح طريقة حلها ويبدي المحاذير من اللجوء الى هذا الحل دون ذاك.

ولما كان حزبنا ينهج نهج الديمقراطية المركزية فلاشك ان من المفيد جداً للكادر ان يعود نفسه على اتباع النهج الديمقراطي حيثما وجد نفسه عضواً فى أية منظمة عسكرية او لجنة عائدة للثورة. ولاسيما تلك الهيئات التى تسهر على أمن المواطنين وحل مشاكلهم فعليه ان يزرع فى قلوب ابناء شعبه روح الديمقراطية بتحريضهم على حل مشاكلهم فيما بينهم وعلى طريقة الاجتماع والاقتراع . ان الفائدة التي سيشعر بها الفلاحون حتماً من جراء هذه الطريقة، ستقوي مركزه كمفوض حزبي او ممثل سياسي وبالتالي تشيع روح احترام الحزب ومحبته فى قلوب الجماهير .

وعليه ان يكون البادىء فى كل عبء او تكليف فاذا كان الموضوع موضوع تنظيف ساقية فيجب ان يكون اول من يضرب معولاً فى قاعها ، وان كان الامر يتطلب اخلاء الجرحى تقدم بنفسه الجميع وحمل اول جريح . وبهذا وحده يزرع فى انفس الجماهير محبة الحزب .

التنسيق الحزبي والعسكري

ننتقل الى النقطة الرابعة في الموضوع . وقد افردنا لها فقرة خاصة لانها كما قلنا في مبدأ حديثنا اخطر واهم ظرف يقوم باعبائه اليوم كادر الحزب .

مازال هناك بعض الترسبات اللاديمقراطية التي تطبع تصرفات الكادر في مختلف مناطق جبهة القتال تلك الترسبات التي تنبع من واقع حال الشعب العراقي باجمعه. الذي يرزح تحت وطأة نسبة كبيرة من الامية ولاسيما في كردستان حيث تبلغ الى حد التسعين بالمائة في مجتمع كهذا كاد الاهلون ينظرون الى القارىء الكاتب نظرتهم الى كائن يرتفع عن مرتبة البشر . وقد استمرأ المتعلمون القليلون في كردستان هذه النظرة . ونعموا بالمظاهر التي كانت تسبغها عليهم . ثم جاءت الثورة . ووجد كثير من المثقفين انفسهم في فصائل الانصار اما قادة واما محاربين يعملون تحت الامرة وكانت الحالة الاولى لاتثير اشكالا ولكن الامر تعقد عندما وجد الكادر الحزبي نفسه يؤدي واجبه الحزبي في وحدة عسكرية يقوم على راسها عسكري امي يجهل القراءة والكتابة وهو الكادر المتعلم . صحيح ان اعداداً كبيرة من اعضاء الحزب والكادر تسلموا ومازالوا متسلمين مراكز قيادية عسكرية هامة وخطيرة وقد كسبوها كحق مبين وكشيء طبيعي للشجاعة الفائقة والبلاء الحسن والمهارة البارعة التي ابدوها في ساحة القتال الا ان الحالة الثانية كانت اكثر ظهوراً فهناك ابطال خرجوا من احشاء هذه الامة المقاتلة لايعرفون سلاحاً في النضال الا البندقية وآلة الحرب . ولم تتح لهم ظروفهم التعرف الى سلاح القلم والقرطاس . وهنا يقع مالامناص منه ، وهو ان تتقاطع طريق الكادر المسؤول ، مع طريق المحارب المسؤول .

ويؤدي هذا التقاطع أحياناً الى اصطدام يقع بلاؤه الاعظم على الاخرين وبلاؤه الاقل على الكادر والامر . اننا هنا نوصي الكادر وبشكل ملح جداً . ان يتفهم قبل تعامله مع اخيه الامر العسكري . بان حزبه كان ولايزال هو طليعة الثورة وان محارب الثورة الاول هو رئيس الحزب قبل كل شيء . وان اللوم في عدم تحقيق الانسجام والتنسيق المطلوب يقع قبل كل شيء على عاتقه حتى يثبت العكس لانه يملك مقومات للتفاهم او المفروض فيه انه يملك منها ما يعينه على تلافي الخلاف . فهو مسلح بالعلم اولا ، وهو اكثر ادراكا من غيره بالوضع السياسي للثورة . والمفروض بان صفاته التي اهلته ان يكون كادراً مسؤولا تكفيه لتحاشي كل ما من شانه احداث عقبة ونحن نشير عليه عند ظهور اي احتكاك من هذا القبيل بان يلجأ الى معلوماته الحزبية وان يكون هو البادىء في التفاهم فليس هذا مما ينتقص من قدره او يخفض مركزه ، بالعكس انه يرتفع ويجبر أخاه العسكري على حل المشاكل دون اللجوء الى المراجع العليا . ونحن على ثقة بان كثيراً من اسباب الخلاف واغلبها بسيط ، يمكن حلها آنياً وموقعياً بدون

مشاركة خارجة . اما الملميل الذي لايمكن التغلب عليه . فيمكن حله بطريقة التقارير المشتركة اي بمحاولة اجتماع الطرفين المختلفين وكتابة تقرير مشترك واحد الى مرجعيهما : لان ذلك يخرج التقريرعن دائرة الشكوى ، ويمنع التهجم المتبادل الذي يزيد الطين بلة . فلا يعود التقرير المشترك اكثر من وثيقة مزدوجة . تتضمن حقائق ووجه خلاف بحت عام مجرد عن الصفة الشخصية يمكن حله من القيادتين بسهولة ـ حلا جازماً باتاً .

واننا نحذر الكادر تحذيراً شديداً من اسلوب التراشق بالتهم فهو مما لايليق بهم كمسؤولين . فضلاعن تبديده الوقت والمجهود .

الخاتمة :

في الواقع ان مهمات الكادر تجاه حزبه اكثر من ان نحصيها والكادر يعيها ويتفهمها ويحلها ، بعامل التجارب والتسلح بالعلم . ولذلك نحث كادر الحزب الديموقراطي على ان لايدع لحظة واحدة من وقته الا انتهزها بالقراءة والتتبع والاصغاء الى برامج الاذاعات لتتبع الاوضاع الدولية والتقدم العلمي ، وان يقرا قراءة مدقق ومتفهم لا قراءة تهيب . وتقديس ادبيات الحزب ولا يتقاعس عن توجيه الاسئلة السياسية والعلمية للقيادة المركزية كلما عنت له . فأن القيادة قد تهيأت لتلقي كل سؤال بالاهتمام الحري به وستعمل جهدها أما أن ترسل ردودا خاصة اذا كانت الاسئلة ذات طابع خاص ، او ان تنشر الرد على صفحات الكادر ان كان السؤال ينطوي على اهمية عامة .

تتمة ـ القاموس السياسى

يدور الكلام عنه كثيراً فى الاونة الاخيرة ويتخذ اهمية من النزاع الفكري القائم بين المجتمعين الاشتراكيين [كتلتي الصين والاتحاد السوفياتي] . وهو مصطلح :

الثورة الثقافية :

يقول الشيوعيون : ان « الثورة الثقافية » هي عنصر جوهري في الثورة الاجتماعية . حيث انها تفرض ضرورة اعادة بناء نظام التعليم خلال فترة قصيرة نسبياً وتحقق اعلى المنجزات فى الثقافة الاشتراكية لاجل التحول نحو الشيوعية . لاجل تسيير الجماهير واهدائها اليها . وبهذا تؤمن مساهمة مباشرة للجماهير فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلق الانتلجنسيا [المثقفين] الاشتراكيين واقامة حضارة اشتراكية جديدة ويقول كتاب الاتحاد السوفياتي ومشايعوهم ان الثورة الثقافية فى الاتحاد السوفياني [باعتبار شعوبه اعرق الشعوب الاشتراكية] قد انتهت بانتهاء العبودية الفكرية ومحو الجهل والامية بين الروس والشعوب السوفياتية الاخرى . وقفز عدد المتعلمين قفزة لم يعرف لها العالم مثيلا . بحيث اصبح هذا الجزء من العالم يستطيع ان يفخر بمحو الامية .

هؤلاء يقولون ان [الثورة الثقافيه] ستقف تماماً عندما يتم انتقال المجتمع من المرحلة الاشتراكية الى المرحلة الشيوعية . حيث يبدأ فى هذه المرحلة ، دور التثقيف الشيوعي للشعب للوصول به الى التفهم الكامل للشيوعية واستئصال جذور الرأسمالية من عقول ومفاهيم السكان بينما لاتقر الكتلة الاخرى هذا المفهوم وتقول ان الثورة الثقافية ستظل مستمرة حتى يتحقق المجتمع الشيوعي . يريدون من هذا الخلاف الايدلوجي وصم الكتلة الاخرى بالانحراف .

والنزاع الان يدور بين التكتلتين الاشتراكيتين حول هذا المفهوم نفسه .

* * *